قانون العقوبات البديلة: بين النظرية الهامة وتطبيقه في البحرين

BAHRAIN CENTER FOR HUMAN RIGHTS
Defending and promoting human rights in Bahrain

من نحن

إن مركز البحرين لحقوق اإلنسان هو منظمةغير ربحية وغير حكومية تأسست في 2002 وسجلت لدى وزارة العمل البحرينية والشئون االجتماعية آنذاك. تم إغلاق المركز العام 2004 رسمياً بعد اعتقال المدير التنفيذي الأستاذ عبدالهادي الخواجة على خلفية ندوة تناول فيها موضوع الفقر في البحرين الأمر الذي اعتبرته الحكومة تحريضاً علنياً على كراهية النظام. الجدير بالذكر أن الخواجة يقضي منذ مارس 2011 عقوبةً بالسجن المؤبد نتيجة نشاطه في مجال حقوق الإنسان كما أن الرئيس االسابق وهو الناشط نبيل رجب اعتقل أيضاً بتهم متعلقة بحرية الرأي والتعبير واستخدام وسائل التواصل االجتماعي.

فهرس

مقدمة 4

الفصل الأول: دراسة نظرية 7

1. العقوبة السالبة للحرية 7
2. العقوبة البديلة 7
3. دراسات حول العقوبات البديلة 8
4. أسباب اللجوء إلى العقوبات البديلة 9
5. بدائل العقوبات السالبة للحرية وأنواعها 11

الفصل الثاني: العقوبات البديلة في القانون البحريني 15

1. أنواع العقوبات وتقسيمها في القانون البحريني 15
2. القانون البحريني: قانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة 17

الفصل الثالث: بين النظرية والتطبيق في البحرين 19

1. إقرار قانون العقوبات البديلة في البحرين(الشق النظري) 19
2. واقع تطبيق قانون العقوبات البديلة في البحرين 20

الفصل الرابع: التحليل 24

التوصيات 26

الخاتمة 26

مقدمة

سمي هذا العصر بعصر السرعة، فقد حدثت تطورات سريعة في جميع مناحي ومجالات الحياة، وكانت حصة تطور القوانين بمختلف الاختصاصات كبيرة ولا سيما في مجالي علم الإجرام والعقاب، ونشأت نظريات في هذين المجالين ونشرت بحوث عديدة بعد أن أصبحت السجون مرتعاً خصباً لنشوء وانتشار الإجرام بدلاً من أن تكون مؤسسات إصلاحٍ وتأهيل، وبات الاهتمام بهذين العلمين من أولويات الدول المتقدمة وأيضًا منظمة الأمم المتحدة. ولقد زاد هذا الاهتمام بمرور الزمن فتحول من إجراء البحوث إلى عقد المؤتمرات. فبعد أن كان هدف العقوبة ايلام الجاني والانتقام منه، أصبح الهدف إصلاح الجاني والتقليل من قسوة العقوبة، ومن ثم التقليل من العقوبات البدنية وإبدالها بالعقوبات السالبة للحرية، وأخيراً تبديل العقوبات السالبة للحرية بعقوبات بديلة تحافظ على حرية الإنسان وكرامته و عدم الإنتقام من الجاني وإعادته إلى المجتمع بدلاً من حبسه ومعايشة المجرمين المحترفين.

يرجع سلك الاتجاهات الحديثة منحى توحيد العقوبات السالبة للحرية وتقليلها إلى أوائل القرن التاسع عشر، أي إلى المؤتمرات التي كانت تنظمها اللجنة الدولية الجنائية والعقابية وقد أثير الموضوع لأول مرة في مؤتمر لندن 1872م و كذلك بعد ظهورحركة التنوير في أوروبا والتي برزت في كتابات الفلاسفة والكتاب خاصة جان جاك روسو وبعض رجال الدين، حيث برز التوجه نحو معاملة المجرمين معاملة انسانية بما يحفظ حقوقهم ويساعد في الوقت ذاته على تحقيق الغاية من العقوبة ألا وهي تأهيل المحكوم عليه وتهذيبه. وهكذا، أصبحت العقوبة في مفهومها الحديث هو اندماج المحكوم عليه في المجتمع من جديد وتقويم المذنب.

ولما كان الاجماع بأن السجن ليس بمكان لاصلاح المحكومين ولاسيما المعاقبين بعقوبات قصيرة الأمد اتجهت الأنظار نحو تبديلها بعقوبات بديلة والتي هي موضوع بحثنا هذا.

اتجهت الكثير من الدول العربية نحو الأخذ بهذا النظام. وعلى صعيد مملكة البحرين، اتجه القانون نحو الاخذ بالعمل بقانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وكذلك نص قانون الإجراءات الجنائي البحريني لسنة 2002 في المادة 371 للمحكوم عليه أن يطلب في أي وقت من قاضي تنفيذ العقاب قبل إصداره الأمر بالاكراه البدني ابداله بعمل يدوي أو صناعي يقوم به.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العقوبة السالبة للحرية، كما وتحديد مساوئها سواء على المحكوم عليه أو المجتمع أو المؤسسات العقابية، و إلى إبراز البدائل التي يمكن أن تحل محل هذا النوع من العقوبات و مدى أخذ المشرّع البحريني بهذه المبادئ.

وعليه كان فإنه من الضروري الإلمام بأهمية ومدى فعالية تطبيق هذا النوع من العقوبات وطرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة العقوبة البديلة في تجاوز الآثار السلبية للعقوبة العادية؟ و للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم العقوبات السالبة للحرية، و بيان أسباب انتشارها، و البدائل التي يمكن أن تحل محلها، و على المنهج الاستقرائي، وذلك لتحليل النصوص القانونية.

الفصل الأول: دراسة نظرية

1. العقوبة السالبة للحرية

تعد العقوبات السالبة للحرية النموذج الأمثل للعقاب في التشريعات الجنائية المعاصرة؛ إذ تعتبر تقدمًا إنسانيًا كبيراً بالنسبة للعقوبات البدنية التي كانت سائدة قبل القرن التاسع عشر، إذ كانت تكفل أهم أغراض العقوبة المتمثلة في إصلاح المحكوم عليه و إعادة تأهيله[1]. إلاّ أنها أصبحت، اعتباراً من منتصف القرن العشرين، محلاً للشك و الجدل حول قيمتها و جدواها وذلك على نحو مشابه من الجدل الذي دار حول عقوبة الإعدام والذي شغل مساحة كبيرة من الفكر الجنائي، إذ كشفت التجربة عن عجز العقوبة السالبة للحرية في تحقيق أهم أغراض العقاب المتمثل في إصلاح المجرم وإعادة تأهيله بما يضمن عدم عودته إلى هوّة الإجرام. إذ اتضح من تطبيق هذه العقوبة كثرة مساوئها على المحكوم عليه وأفراد أسرته و المجتمع، لا سيما قصيرة المدة منها، فهي تؤدي إلى الاحتكاك بالمجرمين و أصحاب السوابق الخطيرة داخل السجن وتشبعهم بالثقافة و النفسية الإجرامية، و تحول دون تحقيق برامج الإصلاح والتقويم الإجتماعي للمحكوم عليهم بها.

وتعرف العقوبة السالبة للحرية بأنها: "حجز المحكوم عليه في مكان محدد مع حرمانه من تنظيم حياته كما يشاء وعزله عن بيئته الاجتماعية الطبيعية[2]. يتضح من خلال هذا التعريف أن هذه العقوبة تفرض على المحكوم عليه الحرمان من حرية الحركة التي يتمتع بها الشخص العادي، و على هذا فإن العقوبة السالبة للحرية تتميز عن العقوبة المقيدة للحرية في كون هذه الأخيرة تجعل المحكوم عليه موجود خارج المؤسسة العقابية ولكن تفرض عليه قيود معينة على حريته في التنقل[3].

2. العقوبة البديلة

يمكن تعريف العقوبة البديلة بأنها فرض عقوبة غير سالبة للحرية ضد المحكوم عليهم. وقد عرّفها البعض بأنها مجموعة من البدائل التي يتخذها القاضي تتمثل في ابدال عقوبة السجن بخدمة يؤديها السجين لفئة من فئات المجتمع،أو لموقع خيري،أو الالتحاق بمرفق تعليمي يستفيد منه السجين بهدف اصلاحه وحمايته من الأذى وتقديم خدمة لمجتمعه.

---

[1] أحمد زكي أبو عامر وفتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام و العقاب، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
[2] سليمان عبد المنعم، مبادئ علم الجزاء الجنائي، دون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
[3] عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات: الجزاء الجنائي، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

وبالتالي هي مجموعة من التدابير التي تحل محل عقوبة السجن، وتعمل على تطبيق سياسة منع الحرية. ويتخذها القاضي بدلاً من عقوبة السجن، وتكون بخدمة يقدمها السجين لفئة من فئات المجتمع، أو لجهة، أو موقع خيري، أو الالتحاق بمرفق تعليمي، يستفيد منه السجين بهدف إصلاحه وحمايته من الأذى، وتقديم خدمة لمجتمعه. وقد تُعرَّف أيضًا بالعقوبات ذات النفع العام؛ لأن السجين ينتفع منها من خلال إصلاحه في المجتمع، والمجتمع ينتفع منه من خلال اندماجه. وغالبية الأنظمة العدلية والقضائية في كثير من دول العالم اليوم تتجه لتفعيل السياسات العقابية الحديثة؛ فتعمل على تطبيق العقوبات البديلة (بدائل السجن)[4] لأسباب إنسانية واجتماعية ووطنية واقتصادية، وبالأخص في الجرائم والمخالفات التي تقع أول مرة، أو من الفئات العمرية الصغيرة التي تعاني مشكلات نتيجة ضعف التنشئة، وسوء التكيّف الاجتماعي وقلة الوعي؛ فتفتح أمامهم نافذة نحو المستقبل للخروج من دائرة الضياع، وذلك بالتوسع في الأخذ بالعقوبات البديلة بدلاً من السجن؛ وذلك للتخفيف من حدة السجون، ولحث المذنبين وتشجيعهم على خدمة المجتمع، بحسب ما تتيحه الأنظمة واللوائح الخاصة بذلك.

3. دراسات حول العقوبات البديلة

في عام 1990، كان التبني الأول لمنظمة الأمم المتحدة قواعد الأمم المتحدة النموذجية للتدابير غير الاحتجازية والمعروفة بقواعد طوكيو. وتوضح قواعد طوكيو العقوبات البديلة ولكنها لم تفصّل طرق تنفيذ تلك العقوبات. ولكن القاعدة بيّنت طريقة اختيار العقوبة البديلة المناسبة بحيث إنها يجب أن تتناسب مع طبيعة الجريمة من ناحية وشخصية مرتكب الجريمة وخلفيته من ناحية أخرى، كما و تهدف تلك القواعد إلى تعزيز الشعور بالمسؤولية المجتمعية من قبل الجناة وكذلك مشاركتهم في تحقيق العدالة الجنائية، بالإضافة إلى تقليل استخدام السجون وترشيد سياسات العدالة الجنائية. وجاء نص المادة من قواعد طوكيو واشتملت على عقوبات بديلة متنوعة منها: العقوبات اللفظية مثل العتاب والتوبيخ والإنذار، إخلاء السبيل المشروط، العقوبات الاقتصادية والجزاءات النقدية كالغرامات والغرامات اليومية، الأمر برد الحق إلى المجني عليه أو تعويضه، الوضع تحت الاختبار والإشراف القضائي...إلخ[5].

في دراسة أجرتها وزارة العدل الأمريكية تبيّن أن 44% من الجناة الذين تم إطلاق سراحهم في عام 1994 قد تم اعتقالهم مرة أخرى، فقد تم اعتقال أكثر من ثلثي الجناة في غضون ثلاث سنوات من إطلاق سراحهم من السجن. وقد انخفضت

---

[4] جاسم محمد ارشد الخديم العنتلي، بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
[5] أمينة أحمد، قراءة استطلاعية لنتائج دراسات أجريت في الدول المطبقة للعقوبات البديلة، 2019.

معدلات العودة إلى الجرائم في الولايات التي طبقت برامج إصدار العقوبات البديلة، ولكن تكمن الحاجة إلى عمل المزيد من الدراسات لتقييم ما إذا كانت معدلات العودة تستمر في الانخفاض في الولايات التي تطبق العقوبات البديلة.

والملاحظ انه وفقًا لتقرير صادر عن مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة، فإن العقوبات البديلة لها ثلاثة أهداف:

- الحد من عدد السجناء.
- خفض التكاليف عن طريق استبدال أحكام السجن الباهظة الثمن ببدائل أرخص.
- محاولة تقليل عدد المخالفين.

كما ان الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر واحدة من الدول التي طبقت مشروع الوساطة، والذي يكون بين المتهم والضحية من خلال عقد اجتماع تصالحي بينهم، ويهدف ذلك إلى توعية الجاني صراحة بما فعله، والاعتراف بمصالح الضحية من خلال جبر الضرر وتشجيع المصالحة الحقيقية بين الجاني والضحية.

4. أسباب اللجوء إلى العقوبات البديلة

إنّ مبررات اللجوء إلى العقوبات البديلة هي في الحقيقة نفس مبررات استبعاد العقوبات السالبة للحرية، أي مساوئها وهي:

- تعطيل الانتاج:

هدف العقوبات البديلة عدم فصل المحكوم عليهم بعقوبات حبس بسيطة عن أعمالهم والاستفادة من مهارات وخبرات السجين الذي يتمتع بفن من فنون العمل في الطب أو الهندسة والحرف الاخرى بدلًا من تقييد حريته ووضعه في السجن، أي تجنب الاثار السلبية للسجن المعروفة لدى المختصيين وبعد أن ظهر للجميع أن السجون لم تعد مكانًا لاصلاح المذنبين [6].

- نظرة المجتمع الدونية للسجن:

[6] بد الله عبد الغاني غانم، مشكلة أسر السجناء و محددات ب ارمح علاجها، دون طبعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.

من الاثار السلبية للسجن نظرة المجتمع لمن يسجن بأنه يوصف ب "خرّيج سجون" مما يترك آثار سلبية واجتماعية وحتى اقتصادية إذ غالبًا من الصعوبة أن يحصل السجين على عمل بعد ذلك , ولهذا كثير مايعود السجين المفرج عنه إلى السجن[7].

- السلبيات الاجتماعية للسجون:

من ايجابيات العقوبة البديلة ومحاسنها عدم ابعاد المحكوم عليه عن الاسرة و المجتمع لان للسجن تأثير سلبي ابتداءً من الزوجة التي قد تلجأ إلى الخلع وقد تسوء الحالة التعليمية للأبناء والبنات فضلاً عن استغلال رفقاء السوء لأفراد الأسرة في ظل غياب معيلها أو افتقادها للمصدر المادي الذي يساعد أفرادها على تجاوز ظروف الحياة، كما يؤدي الى الحرمان الجنسي للمسجون فضلاً عن مشاكل الحرية بعد السجن وافتقاد القدوة الطيبة وقتل الشعور بالمسؤولية.

- انخفاض المستوى الصحي والخلقي بين المسجونين:

يتعرض السجين إلى أضرار صحية نتيجة كثرة السجناء أو تعرض أحدهم لمرض مما قد تنقل العدوى للآخرين ويصاب بهذه العدوى السجين المحكوم بمدة السجن البسيطة فضلاً عن الاضطرابات النفسية في السجن ولايُخفى على أحد بأن الخدمات الصحية التي تقدم إلى المسجونين ليست بالمطلوب.

- ارهاق ميزانية الدولة:

توفير التكاليف المالية التي تصرف على السجناء ذو الاحكام البسيطة و غياب الفائدة من مدة السجن البسيطة وبالتالي يصبح حكم السجن قد أرهق الخزينة ولم تتحقق الفائدة المرجوة عليه، لذا فاللجوء الى العقوبات البديلة سيسهم من التقليل من الاعباء المالية.

- افساد المسجونين و تكرار نسب العودة للسجن و تثقف المسجون بثقافة السجن كبديل للثقافة الأصلية:

يتعرض السجين أثناء فترة سجنه للاحتكاك بمجرمين عتاة لهم ضلع كبير في الإجرام وتجارب غزيرة في الأساليب الإجرامية لانه لا يتم ايواء المساجين وفصلهم عن بعضهم بموجب جسامة الجرائم المرتكبة أو العقوبات و

---

[7] عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، التدابير المجتمعية كبدائل للعقوبات السالبة للحرية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

خطورة كل مذنب, بهذا يكتسب ثقافة دونية من مجرمين عتاد، وبدلًا من اصلاحهم ينهون مدة محكوميتهم دون أن يكون قد تم اصلاحهم وتأهيلهم[8] .

حيث أثبتت نتائج الأبحاث العلمية المتخصصة أن في بريطانيا مثلًا يعود ما نسبته 50% إلى سجونهم بعد انتهاء محكومياتهم كما تشير إحدى الدراسات إلى أن ما يسمى بجرائم الصدفة يتحول إلى جرائم الاحتراف، فقد لوحظ أن 29% من أصحاب الجنح الأخلاقية تحوّلوا إلى جرائم السرقة ومنهم من تحول إلى جرائم المخدرات أيضًا، و 40% تحولوا من جرائم القتل إلى السرقة. وكل ذلك يعود إلى مجتمع السجن، وما قد ينطوي عليه أحيانًا من ثقافة دونية تُعلّم أساليب الإجرام وتنتج المزيد من المجرمين كما أسلفنا الذكر، ولأنه من الصعوبة اصلاح مذنب خلال 6 أشهر أو كيف يمكن اصلاح السجين اذا كان أستاذًا أو طبيبًا أو وجه اجتماعي من قبل أناس أقل خبرة أو ثقافة وفي بيئة موبوءة بالاجرام.

- سوء معاملة السجناء:

ان سوء معاملة السجين تنعكس على البرامج الاصلاحية المقدمة لهم، فمن المعروف ان الاصلاح يتطلب الكثير من الوقت والجهود، ففترة العقوبات القصيرة المدة لا تكفي لاصلاح المذنب، أي تحقيق الهدف المرجو من السجن أو الحبس والمتمثل بالردع العام والخاص، وبعبارة أخرى هي قاصرة عن تحقيق أهداف العقاب. حيث أثبتت الدراسات أن نظام العمل للمصلحة العامة والعقوبات البديلة جاء ليكمل الأهداف المعروفة لمقاصد العقوبة وهي الردع العام والردع الخاص وتحقيق العدالة، وهي مقاصد السياسة العقابية لمكافحة الجريمة وفقًا لنوع الجريمة وخطورة مرتكبها اجتماعيا والمصلحة التي تم الاعتداء عليها.

- الاكتظاظ :

تشهد السجون حاليًا حالة من الاكتظاظ بالسجناء واللجوء إلى العقوبات البديلة سيقلل حتمًا من عدد المساجين وبهذا سنوفّر وسيلة لاصلاح لمن عوقبوا بالعقوبة البديلة و الاخرين الموجودين في السجن للاستفادة من برامج الاصلاح.

5. بدائل العقوبات السالبة للحرية وأنواعها

[8] نضال ياسين الحاج حمو العبادي، الاختبار القضائي في السياسة العقابية المعاصرة، دون طبعة، دار شتات للنشر و البرمجيات، القاهرة، 2012.

للوقوف على ماهية بدائل العقوبات وأنواعها بوضوح أكثر، يمكن الاستدلال ببعض الأمثلة المعروفة عنها على النطاق العالمي والتي تتلائم مع وضعنا والمطبقة في الدول المجاورة:

- الرقابة الالكترونية:

هي عبارة عن رقابة تتم عن بعد بواسطة الاجهزة الالكترونية وذلك لتحديد تنقلات المحكوم عليه ضمن المنطقة المسموح له بها ومدى التزامه بشروط وضوابط العقوبة المفروضة عليه، وغالبًا ما يتم ذلك بوضع سوار الكتروني في معصم المحكوم عليه أو عن طريق التلفون حيث يعرف أين هو و كذلك يمكن التعرف على نبرات صوته ومكان تواجده عن طريق التكنولوجيا.

- العمل لمنفعة عامة:

كالعمل في مؤسسة اجتماعية أو حكومية، وكذلك العمل في منظمة خيرية أو مؤسسة علمية أو كنيسة أو دار عبادة أو في مسجد أو العمل في جامعة اذا كان المحكوم عليه أستاذ جامعي أو باحث أو في جهة متخصصة في المشاكل الاجتماعية، وذلك لادخال المحكوم عليه في دورات سلوكية بهدف اصلاحه أو تاهيله.

- دفع مبلغ تعويضي للمتضررين و ارضائهم للتنازل عن الحقوق الشخصية ومن ثم شراء فترة سجنه.
- الكفالة الحضورية أو التعهد بالحضور كلما طلب منه ذلك، او ايداع مبلغ من المال لدى الخزينة كضمان لاستمراره بتنفيذ العقوبة البديلة و اظهار حسن سلوكه.
- التهجير أو النفي أو الاقامة الجبرية بعيدًا عن مكان سكناه أو اقامته.
- التعليم كأن يطلب منه اكمال مرحلة دراسية أخرى أو تطوير امكانياته العلمية أو المهنية, كالحصول على دورات معينة كالنجارة أو الخياطة.
- التوبيخ والتشهيروااللوم كأن يوبخ أمام أقرانه أو أقاربه أو يعلّق قطعة أمام داره تشير إلى قيامه بارتكاب جرم ما بشرط تكون بموافقة المحكوم عليه وبناءً على طلبه.
- السجن شبه المفتوح كالايداع في قاعة كبيرة يتسع لعدد كبير من المحكوميين عليهم تلقي محاضرات تعليمية وبرامج اصلاحية والتدريب على برا مج معينة.
- نظام السجن المتقطع أو تقسيط العقوبة وذلك بمراقبة المحكوم عليه حول مدى اصلاحه وادراكه لخطورة العمل الذي قام به ومدى انسجامه مع البرنامج الاصلاحي و الفترة التي قضاها.

- نزع الصفة الجرمية، عن بعض الجرائم والمخالفات البسيطة وجعلها مخالفات ادارية و معاقبة مرتكبيها بعقوبات ادارية ومالية، و قد أكّدت على هذه المادة 11 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيةحيث نصت: "لا يجوز سجن أي إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدي"، فمثلًا السياقة بدون رخصة من الممكن أن يعاقب السائق بتأخيره من التقديم عليها أو منعه للحصول على رخصة السياقة لمدة 6 أشهر.
- الحبس أثناء العطل الرسمية و نهاية الاسبوع وبهذا يستطيع المحكوم عليه التواصل مع عائلته وعدم ترك عمله، وكذلك يتم مراقبته أثناء فترة محكوميته فيما إذا قد استفاد من البرامج الاصلاحية التي ألقيت عليه أو التي تم تدريبه عليها و فيما اذا كان قد استفاد من هذه التجربة.

ويمكن الاكتفاء بهذا القدر من الأمثلة على العقوبات البديلة و هي غير محددة و تختلف باختلاف السياسات الجنائية لكل بلد و الظروف الاجتماعية لكل مجتمع، فقد تكون عقوبة صالحة و جيدة لمجتمع ما ولكنها قد لاتلائم مجتمع آخر وغير جيدة و لاتفي بغرضها وهي الاصلاح والتأهيل، وأنها ليست بقوالب جاهزة تطبق في كل الأزمنة والأمكنة و إنما تتغير طبقًا لواقع الحال و المكان الذي تطبق فيه، وللمجتمع المدني أن يشارك في صياغتها. يظهر من خلال هذه الدراسة إن العقوبات البديلة لا تعني تعطيل العقوبات الأصلية، إنما هي عقوبات تفرض على المحكوم عليه بدلًا من العقوبات السالبة للحرية بعد أن أصبحت العقوبات البديلة تعويضًا عن الحبس، فالحبس والسجن أهم وسيلة عقابية في العصر الحديث، لاسيما في الدول المتقدمة حيث تخلت عن العقوبات البدنية والاعدام والقسوة والعنف ومنع التعذيب والاشغال الشاقة وحتى قلّلت من عقوبة السجن المؤبد . فكان لابد من وسيلة اصلاحية حديثة بدلًا من الحبس والعقوبات القصيرة الأمد و تبديلها بعقوبات أخرى كالعمل للنفع العام أو الاختبار القضائي، والى ما شاكل من العقوبات الاخرى التي أوردناها في مستهل بحثنا هذا. فالعقوبات البديلة فتحت بابًا جديدًا لاصلاح الجناة ومعالجة الحالات المرضية خارج السجن ودون تعرض المحكوم عليه لالتقاط أمراض السجن وتأهيله واصلاحه وتوظيفه ككفاءة بشرية، لأن هدف السياسة الجنائية الحديثة هي الوقاية وثم المكافحة وثم العلاج.

الفصل الثاني: العقوبات البديلة في القانون البحريني

1. أنواع العقوبات وتقسيمها في القانون البحريني

أولًا: العقوبات الأصلية[9]

العقوبات الأصلية تتكون من:

- الإعدام
- السجن المؤبد
- السجن المؤقت
- الحبس الشديد.
- الحبس البسيط
- الغرامة
- الحجز في مدرسة الفتيان الجانحين
- الحجز في مدرسة إصلاحية.

ثانيًا: العقوبات التبعية

العقوبات التبعية هي التي تلحق المحكوم عليه بحكم القانون دون الحاجة إلى النص عليها في الحكم كالحرمان من بعض الحقوق والمزايا مثل:

- الوظائف والخدمات التي كان يتولاها
- أن يكون ناخباً أو منتخباً في المجالس التمثيلية
- أن يكون عضوًا في المجالس الادارية أو البلدية أو احدى الشركات أو كان مديرًا لها

[9] وزارة الداخلية في البحرين، قانون العقوبات البحريني.

- أن يكون وصياً أو قيماً أو وكيلاً
- أن يكون مالكاً أو ناشراً أو رئيساً لتحرير احدى الصحف.
- مراقبة الشرطة.

ثالثًا: العقوبات التكميلية

كالحرمان من بعض الحقوق والمزايا مثل:

- تولي بعض الوظائف والخدمات العامة، على أن يحدد ما هو محرّم عليه منها بقرار الحكم وأن يكون القرار مسبباً تسبيباً كافياً.
- حمل أوسمة وطنية أو أجنبية.
- الحقوق والمزايا الواردة في الفقرة (ثانيًا) من هذا القرار كلاً أو بعضًا.

التدابير الاحترازية

أولًا: التدابير الاحترازية السالبة للحرية أو المقيدة لها مثل:

- الحجز في مأوى علاجي
- حظر ارتياد الحانات
- منع الاقامة
- مراقبة الشرط

ثانيًا:التدابير الاحترازية السالبة للحقوق مثل:

- اسقاط الولاية والوصاية والقوامة
- حظر ممارسة العمل
- سحب رخصة السياقة

ثالثًا:التدابير الاحترازية المادية مثل:

- المصادرة
- التعهد بحسن السلوك
- غلق المحل

2. القانون البحريني: قانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة

العقوبات البديلة هي:

- العمل في خدمة المجتمع.
- الإقامة الجبرية في مكان محدَّد.
- حظْر ارتياد مكان أو أماكن محدَّدة.
- التعهُّد بعدم التعرُّض أو الاتصال بأشخاص أو جهات معيَّنة.
- الخضوع للمراقبة الإلكترونية.
- حضور برامج التأهيل والتدريب.
- إصلاح الضَّرر الناشئ عن الجريمة[10].

[10] هيئة التشريع والرأي القانوني، القانون البحريني: قانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، 19 يوليو 2017.

الفصل الثالث: بين النظرية والتطبيق في البحرين

1. إقرار قانون العقوبات البديلة في البحرين(الشق النظري)

وافق مجلس الشورى في جلسته في 2 يوليو 2017، على مشروع قانون بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والذي يجيز للقاضي أن يقضي أو يأمر بعقوبة بديلة للعقوبة الأصلية، ومنها العمل في خدمة المجتمع، الإقامة الجبرية في مكان محدد، حظر ارتياد مكان أو أماكن محددة، التعهد بعدم التعرض أو الاتصال بأشخاص أو جهات معينة، الخضوع للمراقبة الإلكترونية، حضور برامج التأهيل والتدريب، وإصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة.

وأكد وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف خالد بن علي آل خليفة أن هذا القانون نقلة نوعية في السياسة العقابية في البحرين، مشيرًا إلى أن إعداد هذا المشروع استغرق عامين ونصف من الدراسة من قبل لجنة برئاسة النائب العام، وأنه تم عرض هذا المشروع على مكتب الأمم المتحدة للجريمة، والأخذ بالتعديلات التي طالب بها.

وشدّد على أن هذا القانون ليس تخفيفًا عن العقوبة، لأن المحكوم الذي يطبق العقوبة البديلة غير مطلق الحرية، مشيرًا إلى أنه ليس كل شخص مؤهل لأن يخضع لهذه النوعية من العقوبات، وأن هذا الأمر يتم بالترتيب بين قاضي تنفيذ العقوبة والمؤسسة العقابية. ولفت الوزير أن هذا القانون ليس بجديد، لكنه مطبّق في قانون الإجراءات الجنائية منذ 2002 على عقوبات الحبس 3 أشهر فأقل، وتوقّع الوزير أن تحقق العقوبات البديلة الردع اللازم للمتهمين أكثر من الحبس.

وكان عدد من أعضاء المجلس قد أبدوا بعض التخوفات بشأن أن يتسبب تطبيق العقوبات البديلة في عدم تحقيق الردع اللازم من العقوبة.

وفي 17 يوليو 2017 صادق الملك حمد بن عيسى آل خليفة على قانون العقوبات البديلة الذي يجيز للقاضي في ظروف معينة استبدال عقوبة السجن للمتهم بعقوبة أخرى، كما أجاز لقاضي تنفيذ العقاب، أو إدارة السجن تطبيق العقوبات البديلة ضد السجناء فيما تبقّى لهم من مدة سجنهم[11].

[11] مرآة البحرين، حصاد 2019: بعد عامين من إقراره... البحرين تتوسّع بخجل في تطبيق قانون العقوبات البديلة، 30 ديسمبر 2019. http://bh-mirror.ufcfan.org/news/56878.html

وتشمل العقوبات البديلة "العمل في خدمة المجتمع، الإقامة الجبرية في مكان محدَّد، حظْر ارتياد مكان أو أماكن محدَّدة، التعهُّد بعدم التعرُّض أو الاتصال بأشخاص أو جهات معيَّنة، الخضوع للمراقبة الإلكترونية، حضور برامج التأهيل والتدريب وإصلاح الضَّرر الناشئ عن الجريمة."

و شرعت البحرين العمل بقانون العقوبات البديلة للسجناء الذين يواجهون قضايا و أحكام بالسجن وذلك بعد اصدار مرسوم ملكي في 2017 حول هذا القانون. وفي 20 مايو 2018 قال النائب العام البحريني علي البوعينين بأن النيابة العامة قد بدأت في تطبيق أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة، حيث قامت عقب استكمال آليات تطبيق القانون بصدور القرارات التنظيمية، بإعمال القواعد الإرشادية المتعلقة بتنفيذ القانون والتي أصدرتها النيابة العامة بموجب قرار النائب العام رقم 1 لسنة 2018.

أشار البوعينين إلى أن القانون يضع تحت بصر القاضي خيارات إضافية في تقرير العقوبة بخلاف العقوبة السالبة للحرية، ويجعل أمامه وأمام النيابة العامة فرض تدابير بديلة عن الحبس الاحتياطي وهذا من شأنه التخفيف من اكتظاظ السجون بمحكوم عليهم كان من الممكن الاكتفاء بمراقبتهم أو بمنعهم من التردد على أماكن درءاً لأية مشكلات تقود إلى الجريمة، والذي لا شك فيه أن القانون الجديد ترتد فائدته على المتهم وأسرته خاصة إذا كان في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية ما يؤثر على استقرار الأسرة ومعيشتها .

وقالت البحرين أثناء حفل اقامته في سفارتها في لندن إنها منذ بدء العمل بقانون العقوبات البديلة قامت بإستبدال عقوبة 856 شخص ممن أصدرت بحقهم عقوبات بالسجن في قضايا مختلفة وأضافت أنه من بين هؤلاء المحكومين فإن 71٪ حكم عليهم بالخدمة المجتمعية، و16٪ تم ضمهم لبرامج التأهيل والتدريب، و8٪ للعلاج من الضرر الجنائي، مع تقسيم الـ5% الباقين الى تدابير أخرى.

2. واقع تطبيق قانون العقوبات البديلة في البحرين

وبالرغم من الخطوة الجيدة التي اتخذتها حكومة البحرين في هذا الإتجاه والعدد التي قامت بإستبدال عقوباتهم إلا إن نصيب السجناء السياسيين و المعتقلين بقضايا تتعلق بحرية التعبير من هذه العقوبات ضئيلة جداً و تكاد لا تُذكر.

وبالرغم من الإفراج عن عدد من النساء المعتقلين بقضايا تتعلق بالحرية التعبير و الوضع السياسي القائم في البحرين، إلا انها رفضت عشرات الطلبات التي تقدم بها أهالي السجناء أو وكلاء عنهم لإستبدال عقوبة محكومين بقضايا سياسية.

وبالفعل بدأ القضاة بتطبيق قانون العقوبات البديلة لكنه شمل حالات نادرة وقليلة جداً في قضايا الجنح ولم يشمل الجنايات أساساً.

لكن الملك حمد بن عيسى آل خليفة فاجأ الجميع في 18 أبريل 2019 حين دعا إلى التوسع في تطبيق قانون العقوبات البديلة، وبعد يومين صرح وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة في 20 أبريل 2019 من واشنطن أن الوزارة تعمل على التوسع في تطبيق العقوبات البديلة وخاصة المراقبة الإلكترونية، وفي 28 أبريل 2019 قال وزير الداخلية خلال اجتماعه بعدد من النواب إلى أن الوزارة تنوي تطبيق قانون العقوبات البديلة ليشمل 451 سجيناً كمرحلة أولى، موضحاً أن من سيشملهم القانون هم سجناء محكومون بالسجن لمدد تتراوح بين عامين و10 أعوام.

لكن مدير عام الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل (مدير عام السجون) قال في تصريح صحفي في 5 مايو 2019 إن العمل لا يزال جاريًا لإتاحة المجال للتطبيق الفعال لأحكام قانون العقوبات البديلة وتوفير البرامج التأهيلية التي تتناسب مع الظروف الشخصية للمحكوم عليهم.

لكن قانون العقوبات البديلة ووجه بالعديد من الشكوك من قبل النشطاءإذ رفض قاضي تنفيذ العقاب في 20 يوليو 2019 تطبيق قانون العقوبات البديلة بحق القيادي في حركة أمل السياسية خليل الحلواجي المحكوم لمدة 10 سنوات قضى 5 سنوات منها في السجن. مع العلم أنه تم الإفراج عن الحقوقي البارز نبيل رجب بتنفيذ قانون العقوبان البديلة بحقه في 9 يونيو 2020.

و قالت النيابة العامة في 22 يوليو 2019 إن 586 شخصاً استفادوا من القانون الذي تم البدء في تطبيقه منذ مايو 2019، وفي 16 سبتمبر 2019 قال النائب العام علي البوعينين 756 محكومًا استفادوا من العقوبات البديلة، دون أن يتم تطبيق القانون على المعتقلين السياسيين الذين يبلغ عددهم حوالي 4 آلاف سجين وفق ما تقول منظمات حقوقية.

ومن اللافت أن النيابة العامة أعلنت في 8 نوفمبر 2019 عن الإفراج عن 75 سجيناً ضمن قانون العقوبات البديلة والذي شمل للمرة الأولى معتقلين سياسيين.

ونشرت الناشطة ابتسام الصائغ في 22 نوفمبر 2019 صورة لها مع السجين المفرج عنه مجتبى العبار وقالت إنه من أوائل المعتقلين السياسيين الذين أفرج عنهم ضمن قانون العقوبات البديلة.

ومع فوز منتخب البحرين للمرة الأولى في تاريخه ببطولة كأس الخليج في الدوحة، أعلن النائب العام علي البوعينين في 9 ديسمبر 2019 الإفراج عن 80 معتقلاً ضمن قانون العقوبات البديلة، وفي 15 ديسمبر 2019 قال البوعينين إن النيابة تلقّت من إدارة تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية عدد 530 نزيلًا ممن قضوا نصف المدة وذلك للعمل على توسعة نطاق تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة، مشيرًا إلى أن النيابة درست أوضاع النزلاء وقررت الإفراج عنهم[12].

وتم تطبيق العقوبات البديلة هذه المرة بحق العشرات من المعتقلين بينهم النساء المعتقلات اللاتي أفرج عنهن جميعاً (عدا المعتقلة هاجر منصور والدة زوجة الحقوقي أحمد الوداعي والتي أكملت حكمها)، فيما لاقت هذه الخطوة ترحيب مركز البحرين لحقوق الإنسان وبعض الجمعيات السياسية المعارضة.

ولم يتضح بعد إن كانت السلطات ترغب حقاً في أن تفرج عن عدد واسع من المعتقلين السياسيين، إلا أن ما حصل في أواخر العام 2019 كان بداية جيدة و محل ترحيب من القوى المعارضة.

إن إجراءات المصالحة تأخذ طريقها بالإفراج عن بعض السجناء السياسيين، كما يرى الكاتب البريطاني بيل لو، ويضيف إن المهمة الشاقة ببناء الثقة وإيجاد قاعدة مشتركة يمكن أن تبدأ بالإفراج عنهم.

وكان وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة قد أبلغ مجلس النواب الأحد 28 أبريل 2019، أن نحو 451 سجينًا استفادوا من تطبيق العقوبات البديلة منهم 52 امرأة، 388 رجلًا، و11 من صغار السن منذ إقرار القانون. و أمّا منذ بدء عام 2020 وحتى لحظة كتابة هذا التقرير فقد استفاد 645 محكومًا من هذه العقوبات البديلة حيث تم إطلاق سراحهم.

---

[12] مركز البحرين لحقوق الإنسان، العقوبات البديلة: خطوة إيجابية بخطط تنفيذية مجهولة، 2 يناير 2020.
http://bahrainrights.org/en/node/9211

الفصل الرابع: التحليل

من خلال الدراسة السابقة نخلص إلى أن العقوبة السالبة للحرية تنطوي على العديد من المساوئ، بحيث أصبحت تشكل أزمة في السياسة الجنائية المعاصرة نظراً لكثرة مساوئها على المحكوم عليه و المجتمع والمؤسسات العقابية على السواء، واتضح لنا أنها ذات مضار كثيرة لا تساوي شيئًا مع أية مزية قد تنسب إليها و هذا ما دفع باتجاه الحديث إلى الدعوى بهجرها واستبدالها ببدائل عقابية تكون أكثر فائدة، بحيث تكفل تقويم الجاني و إعادة تأهيله اجتماعياً بما يضمن عدم سقوطه في مستنقع الجريمة من جديد، و هذا ما اتجه إليه المشرّع وإن كان بطيئًا عكس التشريعات العقابية المعاصرة، إلا أن كان السباق في إيجاد بدائل تحل محل عقوبة الحبس قصيرة المدة منها الاختبار القضائي، وقف التنفيذ المقترن بالوضع تحت الاختبار، العمل للنفع العام، الغرامة اليومية إضافة إلى بدائل أخرى لم نقم بدراستها المتمثلة في تأجيل النطق بالعقوبة، المراقبة الالكترونية.

و بتحليل و دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج و الاقتراحات و يمكن إجمالها فيما يلي:

1. توصلنا إلى أن العقوبة السالبة للحرية تستحوذ على حيز كبير من التشريعات الجنائية و خصوصًا التشريع البحريني، و قد كان من أبرز أسباب انتشارها إفراط المشرّع في استعمال السلاح العقابي لتنظيم مختلف قطاعات الحياة، و هذا ما جعل التشريع الجنائي البحريني ذو نزعة قمعية ردعية أكثر منه وقائية إصلاحية.
2. العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة تعد السبب الأول في اكتظاظ المؤسسات العقابية والتي تعاني منها المنظومة العقابية الذي يعرقل عملية إعادة التربية و إصلاح المحبوسين داخل مؤسساتنا .
3. بعد التجربة الطويلة التي مرت بها العقوبة قصيرة المدة كشفت لنا مضاعفات خطيرة و آثار سلبية جمّة من نواحي مختلفة، حيث تعد من العوامل التي تساهم في عودة المجرمين إلى الإجرام و هو ما دعا إلى ضرورة الاستغناء عنها و استبدالها ببدائل أخرى.

التوصيات

1. الإفراج عن جميع السجناء الذين تشملهم العقوبات البديلة.
2. على المشرع رفع الصفة الجرمية على بعض الجرائم البسيطة التي تعتبر سبب في انتشار العقوبات قصيرة المدة و الاكتفاء بالحكم عليها بعقوبات تعويضية، بدل من سلب حرية المحكوم عليه.
3. على القضاة أن يحاولوا قدر الإمكان عدم النطق بعقوبات قصيرة المدة إلا بصفة استثنائية وفي الحالات التي يكون فيها توقيع هذه العقوبة ضروريًا لتحقيق الردع الخاص و الحفاظ على مصلحة المجتمع، و على أن يتم إيداع المحكوم عليهم بها في مؤسسات عقابية خاصة أو في قسم مستقل داخل المؤسسات العقابية العادية للتقليل من ظاهرة الاكتظاظ و الاختلاط.
4. على المشرّع تفعيل نظام وقف التنفيذ الذي يمكن أن يقرنه بنظام وقف التنفيذ مع العمل للنفع العام و نظام وقف التنفيذ مع الوضع تحت الاختبار، بالإضافة إلى مد يد العون والمساعدة للمحكوم عليه أثناء فترة الاختبار من أجل تأهيله و إصلاحه لتخطي العقبات التي تعترض طريقه و لا يكتفي بإنذاره و تهديده بتنفيذ العقوبة عليه إن هو أخل بالالتزامات المفروضة عليه و عاد إلى الجريمة.
5. يتعين على المشرع ترك السلطة التقديرية للقاضي في إقرار نظام وقف التنفيذ دون اقتصاره فقط على فئة غير المسبوقين متى كانت ظروفهم الشخصية و الاجتماعية والاقتصادية تسمح بذلك.
6. نوصي المشرع بتبني أنظمة عقابية متنوعة تحل محل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة توضع تحت تصرف القاضي لا سيما منها الغرامة اليومية و نظام الاختبار القضائي على الأقل بالنسبة للأحداث الجانحين كما فعل المشرع المصري بعدما حقق نتائج جدًا مرضية.

الخاتمة

يظهر من خلال هذه الدراسة ان العقوبات البديلة لا تعني تعطيل العقوبات الاصلية، انما هي عقوبات تفرض على المحكوم عليه بدلًا من العقوبات السالبة للحرية بعد أن أصبحت العقوبات البديلة تعويضًا عن الحبس.

فالحبس والسجن جاءت لتكون أهم وسيلة عقابية في العصر الحديث، لاسيما في الدول المتقدمة حيث تخلت عن العقوبات البدنية والاعدام والقسوة والعنف ومنع التعذيب والاشغال الشاقة وحتى قللت من عقوبة السجن المؤبد . فكان لابد من وسيلة اصلاحية حديثة بدلاً من الحبس والعقوبات القصيرة الأمد و تبديلها بعقوبات أخرى كالعمل للنفع العام او الاختبار القضائي، والى ما شاكل من العقوبات الاخرى التي اوردناها في مستهل بحثنا هذا.

فالعقوبات البديلة فتحت بابًا جديدًا لاصلاح الجناة ومعالجة الحالات المرضية خارج السجن ودون تعرض المحكوم عليه لالتقاط أمراض السجن وتأهيله واصلاحه وتوظيفه ككفاءة بشرية. لان هدف السياسة الجنائية الحديثة هي الوقاية وثم المكافحة وثم العلاج.

والدراسات الحديثة تشير إلى ان العقوبات البديلة تحد من الرجوع للسجن بنسبة 55% وقد وصلت 75% في بعض البلدان ولذا نطلب من مجلس القضاء ومجلس الشورى ووزارة العدل والادعاء والبرلمان وكافة المؤسسات القانونية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل جميعًا من أجل استخدام العقوبات البديلة او تعديل القوانين النافذة بغية الاخذ بهذاالنظام (العقوبات البديلة) ولكن بعد اجراء دراسات مستفيضة وعقد مؤتمر واسع على مستوى البحرين لغرض الوصول الى نظام يطبق العقوبات البديلة على أكمل وجه، وسياسة جنائية حديثة تحد من سلب الحريات و جعل السجون آخر الخيارات للاصلاح وتأهيل وعلاج المحكومين.